مجلة البحوث المالية

المجلد (21) ـ العدد الثاني ـ أبريل 2020

مفهوما العدو والصديق في العلاقات الدولية

بالتطبيق على علاقة دول الخليج بالقوى الإقليمية المجاورة

The concepts of enemy and friend in international relations An applied study of the relationship of Gulf states with neighboring regional powers

د/ شريفة فاضل محمد مصطفى بلاط

أستاذ العلوم السياسية المساعد

جامعة بورسعيد

ملخص الدراسة:

تحاط المنطقة العربية بثلاث قوى إقليمية: تركيا وإيران وإسرائيل، وتعددت أشكال العلاقة بين هذه القوى والدول العربية، ما بين علاقات الصداقة التعاون مع البعض، أو العداء والقطيعة مع البعض الآخر، وأظهرت الثورات العربية ضعف وهشاشة النظم السياسية العربية ومدى اختراق الأمن القومي العربي في حين سعت بعض الأنظمة المحافظة في المنطقة العربية كدول الخليج العربي إلى إعادة صياغة العديد من التحالفات التي غيرت من شكل العلاقات بين هذه الدول العربية والقوى الإقليمية المحيطة بالمنطقة العربية.

والسؤال الرئيسي كيف أثرت الثورات العربية على علاقة الدول العربية بالقوى الإقليمية المحيطة بالمنطقة العربية؟ وكيف تغير مفهوم العدو لدى الدول العربية؟

واستخدمت الدراسة منهج تحليل النظم، ومنظور المصلحة القومية بهدف تحديد مفهومي العدو والصديق في العلاقات الدولية، وتحديد شكل العلاقات الخليجية مع القوى الإقليمية المجاورة، ورصد أسباب التغيير، منذ بداية الثورات العربية –الثورة التونسية- 17ديسمبر 2010 وحتي 13 فبراير 2019م اجتماع رئيس الوزراء الإسرائيلي مع عدد من وزراء الخارجية العرب بمؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط في العاصمة البولندية وارسو، حتى يمكننا التنبؤ بمستقبل علاقات دول الخليج العربي بالقوى الإقليمية المحيطة بها.

الكلمات المفتاحية:

الدول العربية، القوى الإقليمية، الثورات العربية، العدو، المصلحة القومية.

Abstract:

The Arab region is surrounded by three regional powers: Turkey, Iran and Israel. There have been many forms of relations between these powers and the Arab states, between cooperation relations with the Turkish state, careful cooperation relations with Iran and severing relations with Israel.

The Arab revolutions showed the weakness and fragility of the Arab political systems and the extent of the penetration of Arab national security.

The conservative systems in the Arab regimes sought to re-formulate many alliances that changed the relations between these Arab countries and the regional powers surrounding the Arab region.

The main question is, how did the Arab revolutions affect the Arab countries' relationship with the regional powers surrounding the Arab region? How did the concept of the enemy change in the Arab countries?

Key words:

Arab countries, Regional powers, Arab revolutions, Enemy, National interest.

مقدمة الدراسة:

الموضوع:

تواجه الدول العربية تحديات عديدة داخلية وخارجية؛ في ظل مواجهة الدول العربية لتحدي التنمية؛ حيث فشلت جميع تجارب التنمية في الدول العربية، مما أدى لزيادة تدخل القوى الخارجية والإقليمية في المنطقة العربية، فمن الخارج يحيط بالمنطقة العربية ثلاث قوى إقليمية لها العديد من الأطماع في الدول العربية، هي: تركيا، وإيران، وإسرائيل، وقد تعددت أشكال العلاقات بين تلك القوى والدول العربية؛ ما بين علاقات تعاون أحياناً مع الدولة التركية، وقطيعة في أحيان أخرى، وتعاون حذر مع إيران، وقطيعة مع إسرائيل.

كما أظهرت الثورات العربية ضعف، وهشاشة النظم السياسية العربية، ومدى اختراق الأمن القومي العربي، وسعت القوى المحافظة في النظم العربية، وخاصة الدول الخليجية لإعادة صياغة العديد من التحالفات التي بدلت من أشكال العلاقات بين تلك الدول والقوى الإقليمية المحيطة بالمنطقة العربية، حيث برز خلاف بعض تلك النظم مع النظام السياسي التركي، بينما حدث تقارب للبعض الآخر، في حين استمرت الدول الخليجية في نفس توجهها نحو النظام السياسي الإيراني على اعتبار أن إيران دولة عدو، ذات أطماع في الدول العربية، كما تبدل مفهوم العدو الإسرائيلي والذي كان ثابت لدى الدول العربية، وبدأ يظهر تقارب لبعض تلك النظم الخليجية مع العدو الإسرائيلي.

ومن هنا يبرز التساؤل الرئيسي للدراسة: ما هي محددات علاقة الدول الخليجية بالقوي الإقليمية المحيطة بالمنطقة العربية؟ وكيف يتحدد مفهومها العدو أو الصديق في العلاقات الدولية؟

وبناء عليه تحاول الدراسة الإجابة على بعض التساءولات الفرعية مثل: ما المقصود بمفهومي العدو والصديق في العلاقات الدولية؟ كيف كانت العلاقات الخليجية مع القوى الإقليمية المجاورة؟ وما عوامل التغيير؟ ما هي آفاق المستقبل للعلاقات العربية مع القوى الإقليمية المجاورة؟

وتنبع أهمية تلك الدراسة من كونها تتناول مفهومي العداء والصداقة كمفهومين نظريين في العلاقات الدولية، ثم تحاول أن تصل لرؤية الدول الخليجية لمفهومي العدو والصديق، وكيف تغيرت علاقات دول الخليج مع القوى الإقليمية المجاورة، وعوامل هذا التغيير.

وتهدف الدراسة إلى: تحديد مفهومي العدو والصديق في العلاقات الدولية، وتحديد شكل العلاقات الخليجية مع القوى الإقليمية المجاورة، ورصد أسباب التغيير، مما يعطي إمكانية للتنبؤ بمستقبل العلاقات الخليجية بالقوى الإقليمية المحيطة بها.

وتعتمد الدراسة منهج تحليل النظم، ومنظور المصلحة القومية.

1-منهج تحليل النظم، والذي يعتبر النظام الخليجي العربي نظاماً فرعياً في النظام الدولي، وهذا النظام الفرعي لديه علاقة تبادلية بينه وبين كل من النظامين الإقليمي الدولي يؤثرا فيه ويتأثرا به، كما أن هذا النظام العربي له مطالب ومدخلات وتتم في داخله عمليات ينتج عنها مخرجات تهدف إلى تحقيق أمنه القومي وبقائه وضمان استقراره.

2- منظور المصلحة القومية، المصلحة الوطنية، هي الأهداف العامة المستمرة التي تعمل الدولة من أجل تحقيقها. وأن فكرة المصالح القومية أو الوطنية توضح جانب الاستمرارية أو التغيير في السياسات الخارجية للدول.

المدى الموضوعي للدراسة: تركز الدراسة على علاقة الدول الخليجية بالقوى الإقليمية المجاورة للمنطقة العربية وهي تركيا وإيران وإسرائيل وكيف تغيرت حالة العداء تجاه تلك القوى بعد الثورات العربية، وتحديد أسباب التغيير.

المدى الزمني: تبدأ ببداية الثورات العربية –الثورة التونسية- 17ديسمبر 2010 وحتي 13 فبراير 2019م اجتماع رئيس الوزراء الإسرائيلي مع عدد من وزراء الخارجية العرب بمؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط في العاصمة البولندية وارسو.

تقسيم الدراسة: تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور، وخاتمة، كالتالي:

المحور الأول: مفهوما العدو والصديق، واستراتيجيات إدارة العداء.

المحور الثاني: علاقة الدول الخليجية بالقوى الإقليمية المجاورة.

المحور الثالث: عوامل تغيير العلاقات مع القوى الإقليمية واتجاهاتها المستقبلية.

المحور الأول: مفهوما العدو والصديق، واستراتيجيات إدارة العداء.

أولاً: مفهوما العدو والصديق في العلاقات الدولية:

يؤكد هوبز في كتابه التنين على أن الإنســان ذئب لأخيه الإنســان، وأن الحالة البدائية هي حالة حرب الجميع ضد الجميع، بحيث أن غريزة البقاء هي التي تقود الإنسان، وأن الناس متساوون أصــلاً ولديهم نفس الحقوق على الأشياء والوسائل نفسـها بهدف الحصـول عليها، ولكن بالدهاء أو بالعنف. (سرايا، 2015)

إلا أن ظاهرة السلطة تؤدي إلى تمايز بين الجماعات السياسية، ففي داخل الدولة توجد علاقة الأمر والطاعة، بينما في خارجها تتميز العلاقات بالعداء أوالصداقة؛ إذ أن كل جماعة وهي تعيش في انسجام أو سلام داخلي تتشكك في كل ما وراء حدودها؛ خوفاً على سلامها في الداخل، ومصالحها المرتبطة بإقليمها، فالإنسان خواف بطبعه، ويصنف علاقاته بالآخرين على هذا الأساس أناس يأمن إليهم يدعوا أصدقاء، وأناس يخشى بأسهم يدعوا أعداء؛ لذا فإن الجماعة السياسية ترى فيما عداها من الجماعات أنهم أعداء أصلاً، وأن الصداقة بينهم لا تقوم إلا إذا تطلبت المصلحة الوطنية ذلك، ومن هنا كانت علاقة الصديق والعدو كتعبير عن أن أعضاء الجماعة يعيشون في الداخل في سلام فيما بينهم أي أصدقاء، أما فيما وراء حدود الوطن فالأصل هو العداء مالم تقتضي مصلحة الوطن مهادنة الجماعات الأجنبية.

والعدو في مجال السياسة هو الغير أو الأجنبي، لذا فإنه لا يوجد مجال لتدخل المعايير الأخلاقية أو الجمالية في تقرير علاقات الصداقة أو العداء السياسي. (مصطفي، 1997)

والعلاقات الدولية ترتكز في جملتها على هذه الحقيقة، أي أنها علاقات ما بين الأعداء مالم تتطلب المصلحة القومية مجرد المهادنة المؤقتة، وليست الصداقة (عامر، 1995)، ويقصد هنا بالمصلحة القومية، الأهداف العامة المستمرة التي تعمل الدولة من أجل تحقيقها، وتبعا لذلك، فهي تتميز بعموميتها، واستمراريتها، وارتباطها بالعمل السياسي. (حسنين، 2018)

وتتحدد المصالح الرئيسية للدول –حسب رؤية المدرسة الواقعية– في ثلاث مصالح رئيسية، هي: مصلحة البقاء، وهي المصلحة الأساسية للدولة، ومصلحة تعظيم القوة العسكرية، وهي أداة الدولة الأساسية للدفاع عن نفسها ضد الطامعين، ومصلحة تعظيم القوة السياسية، وهي الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات بين الدول.

وفكرة المصالح القومية توضح جانب الاستمرارية في السياسات الخارجية للدول بغض النظر عن تغيير القيادات، أو تغيير نمط الآيديولوجية المسيطرة، أو في نماذج القيم السياسية والاجتماعية السائدة، بمعنى أنه أيا كانت طبيعة الاختلافات في العوامل السياسية والاستراتيجية والأيديولوجية والطبيعية التي تؤثر في الأوضاع المتميزة لكل دولة، وتدفعها إلى الصراع أو التعاون مع غيرها من الدول، فإن المصلحة القومية تظل دائماً المعيار الذي يمكن بواسطته التعرف على العوامل التي تحدد السلوك الخارجي لأي دولة عضو في المجتمع الدولي.

وحينما يتم الاعتماد على مفهوم المصلحة القومية والذي يقوم على أساس أن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياساتها الخارجية، فإن المصلحة القومية تكون هي محور الارتكاز أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، لذلك نجد أن المصلحة القومية للدولة هي التي تحدد سلوك الدولة في سياساتها الخارجية في إطار العلاقات الدولية سعيا منها لحماية مصالحها؛ والتي تنقسم إلى نوعان كما صنفها مورجانثو: المصالح الأساسية والمصالح الثانوية؛ وفي حين أنه ربط البقاء المادي والأمن بالنوع الأول؛ أي المصالح الرئيسية، رأى أن النوع الآخر وهو المصالح الثانوية، تحدده الاعتبارات والأوضاع الداخلية للدولة، وفضلا عن ذلك أكد على ارتباط المصالح الأساسية بعلاقة تفاعل وثيقة مع المصالح الثانوية، فتحقق المصالح الأساسية يؤدي إلى إنجاز المصالح الثانوية، وإنجاز المصالح الثانوية يرتب بدوره الأوضاع الملائمة لتحقيق المصالح الأساسية. (دشر، 2016)

ويؤكد كارل شميث في كتابه مفهوم السياسي أن معيار التفرقة بالنسبة للحقل السياسي هو التمييز بين الصديق والعدو، ووظيفة السياسي إنتاج أعداء، والعدو هو الآخر، الشر، التهديد، وهو يقدم للسياسي خدمات كثيرة، ويعمل مهدئاً خصوصاً عبر المسئولية التي يمثلها سواء أكانت الحقيقة أو المتخيلة. (Palmer & Schmitt, 2016)

ولكن يُلاحَظ أن كتابات الفكر السياسي المعاصرة التي تتناول ثنائية الصديق والعدو كثيراً ما تكتفي بتقديم مواصفات العدو وتسكت عن مواصفات الصديق. (الوهايبي، 2017)

ويرى آخرون في تفسيرهم لاستمرار حالة العدوان في البيئة الدولية عقب نشأة الدولة القومية؛ بأن نشأة الدولة القومية وإحساسها بالعزة استدعى فيها الإحساس بالسمو، الذي استدعى فيها بدوره النزعة التوسعية، فالدولة عكفت منذ تكونها في نهاية العصور الوسطى على تنظيم شئونها الداخلية، والاهتمام بقوتها العسكرية، والتطلع إلى ما يملكه غيرها، وتحريض مواطنيها على مهاجمة جيرانها، وكان من نتيجة هذه السياسة أن تضاربت المصالح، وتفجرت الأطماع واندلعت العداوات والخصومات بين الدول. (زهران، 2014)، (Niv-Solomon, 2017)

لذا نشبت الحربان العالميتان الأولى والثانية، وأثبت ذلك أن ما بدا في القرن السابع عشر – فترة نشأة الدولة القومية– وكأنه أكمل صور التنظيم السياسي للمجتمعات في داخلها لا يقل في نزعاته العدوانية عن الوحدات السياسية الأوتوقراطية السابقة عليه، إن لم يجاوزها. (بدوي، 2010)، (Pickering, 2017)

وتعريف العدو – كما يرى بيير كونيسا – لا ينبني على وقائع عينية ترشحه ليكون عدواً، بل ينبني على حاجة معينة هي التي تلبسه ذلك اللقب كي تبرر محاربته، وأنه يمكن تفكيك هذا العدو منطلقاً من مقولة: "ما دام العدو بنية فهي قابلة للتفكيك". (المنير، 2018)

وتحديد الدولة العدو أوالصديقة يفيد في وضع سياسات متوازنة، لذا ينبغي علي الدولة أن تحدد العدو، الذى تحتاج إلى إدارة الصراع، أو تحقيق السلام معه، حيث لا حاجة إلى إبرام السلام مع الحليف، ذلك أن عدم الاعتراف بوجود العدو يتضمن مجازفة، فعدو غير معترف به يكون دائماً أخطر من عدو معترف به، وكل دولة عضـــو في النظام الدولي يجب أن تحدد أعداءها من أجل الاستمرار والبقاء، لأنه لا يمكن ألا يكون لها أعداء. (البياتي، 2007)

لذا نجد الولايات المتحدة الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة كانت تعتبر الاتحاد السوفيتي هو العدو المركزي بالنسبة لها، وكانت تصفه دوماً بالدولة الملحدة، والمتعصبة، والشيطانية، والشمولية، والتي تحاول السيطرة على العالم، بينما تصور نفسها بأنها ركيزة الحضارة التي من شأنها وقف تقدم الشيوعية، كما تقوم ببناء صورة وحشية للاتحاد السوفيتي تمكن الرؤساء الأمريكيون من إثبات المسئولية السوفيتية عن مجموعة متنوعة من الأعمال العنيفة داخل بيئة الحرب الباردة (Edwards, 2008)، وعقب سقوط الاتحاد السوفيتي وضع البنتاجون تخطيطاً عسكرياً مفصلاً لفترة ما بعد الحرب الباردة، واستحداث لعدو جديد، وكان من أهم بنود هذا التخطيط هو وضع استراتيجية لردع ظهور "منافس عدائي" عالمي أو "تحالف دولي له سياسة أمنية توسعية عدوانية" في وقت لاحق، وأنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية الحفاظ على ميزة "تكنولوجية" و"عقيدية" وقدرة موثوق بها لتوسيع القوات العسكرية". (Tyler, 1992)

<u>مفهوم العدو في ظل سيادة نمط الهيمنة:</u>

وعقب وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية، عقب سقوط الاتحاد السوفيتي، وخلال فترة ما كان يبدو عصر الهيمنة الأمريكية أصبح الخوف هو السمة الغالبة على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم، وحل الخوف من المجهول محل التعايش السلمي وعلاقات حسن الجوار، بعد أن أصبح العدو يعني "الآخر" الشرير بطبعه، وأصبحت علاقة العداء تقوم على مرتكزين حسب رؤية الولايات المتحدة الأمريكية، الأول: أن من

ليس معي فإنه حتماً عدوي، ومن معي لا يعني أنه صديق بل هو تابع ينفذ المطلوب منه بلا مناقشة، والثاني: أن العداء شامل لا يُقبل معه حوار، أو تفاوض، أو وساطة، بل أن علاقات الدول أصبحت علاقات تعاقدية تتعهد بمقتضاها الدول أنها إما عدوة أو صديقة، ولا حديث هنا عن حرب أو سلام بل عن تسليم كامل بالخضوع والهيمنة، أو توضع في قائمة الأعداء. (سيف، 2006)

وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية نظرية الفوضى الخلاقة؛ والتي تقوم على فلسفة سياسية تفترض أنه يوجد خطر داهم من عدو مجهول يتهدد الأمن القومي الأمريكي في كل لحظة، كما تقوم على افتراض ألا يكون التهديد بالضرورة واقعاً بالفعل من دولة، أو من منظمة إرهابية لكي تخاض ضده الحرب الوقائية، وإنما يكفي أن يتم تصوره للمبادرة إلى تلك الحرب. (الهيتي، 2016)

وكان لتلك السياسة آثار مدمرة على النظام العربي أدت إلى تفكيكه وانهياره، خاصة بعد خروج مصر من الصراع العسكري مع إسرائيل أولاً، ثم تدمير واحتلال العراق بعد ذلك، وفي هذا السياق لم تعد الولايات المتحدة حريصة على حماية أي نظام عربي مهما كان قدره أو درجة استعداده للتعاون، فالكل مطالب بأن يتغير وأن ينصاع للتعليمات الأمريكية.

وبعد نشوب الثورات العربية مع نهايات عام 2010م رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن تلك الثورات قد تؤدي إلى فوضى، ولكنها قد تخلق وضعاً مستقراً، وفي سياق هذا النهج غيرت استراتيجيتها، وأصبحت حريصة على أن يكون لها أصدقاء عرب، خصوصاً من الفاعلين الرئيسيين في النظام، وأن عليها أن تقدم الحماية اللازمة لهم قدر الإمكان.

ونخلص من ذلك إلى أن العدو في العلاقات الدولية يعني: "الآخر الذي تتعارض مصالحه وأهدافه مع مصالح الدولة وأهدافها". وتبعاً لذلك فإن علاقات الصداقة أو العداء قد تتبدل بتبدل وتغيير مصالح وأهداف الدولة، كما قد تتنوع علاقات الدولة مع الفاعلين الدوليين ما بين العداء والصداقة بحسب مصالحها وأهدافها مع كل طرف، ولحماية الدولة وتحقيق أمنها القومي يجب عليها أن تحدد أعدائها الحاليين، والمحتملين التي يجب أن توضع الاستراتيجيات لمواجهتهم.

ثانيا: استراتيجيات إدارة العداء:

إذا كانت السمة الأساسية التي تميز العلاقات الدولية دائماً هي الصراع من أجل القوة، والهيمنة، كمرتكز رئيسي لضمان الأمن من ناحية، ولتحقيق المصالح الحيوية والاستراتيجية من ناحية أخرى، فإن الهدف الرئيسي للدول يصبح هو البحث عن الأسلوب الأمثل الذي يكفل لها حماية أمنها

واستقلالها وسيادتها، ويمنع انفراد إحداها بالسيطرة على ما عداها من الدول، لذلك تعددت الحلول ما بين المناداة بتشكيل حكومة عالمية تكون قادرة على فرض احترام السلم والأمن الدوليين، أو إقامة منظمة عالمية تتحمل عبء الدفاع عن أعضائها، أو على الأقل الالتزام بالمواثيق الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول، أو يجري عقد اتفاقيات بين الدول المتقاربة في المصالح تصاغ في شكل أحلاف، أو تنأى الدول بنفسها عن الصراع وتقف على الحياد، أو تنغلق على نفسها وتعيش في عزلة، أو تعتمد على قوتها الذاتية لمواجهة أعدائها عسكرياً.

ونلاحظ أنه خلال القرن العشرين كانت العلاقات بين الدول تتنوع ما بين التحالف والصداقة والعداء، ولكن لم تكن هناك عداوة مستمرة ولا صداقة دائمة، لأن المصالح هي التي تحكم العلاقات بينهم؛ فبعد الحرب العالمية الثانية تمحور دول العالم حول محورين رئيسيين، هما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، وكان لكل محور حلفائه وأصدقائه، وكان يمكن لأي دولة تابعة أن تغير من تحالفاتها تبعا لمصلحتها، ولكن كان من الملاحظ أنه لم يكن يطلق عليها لفظ العدو، بالإضافة إلى اتباع عدد من الدول سياسة الحياد أو عدم الانحياز.

إلا أنه بعد سقوط الاتحاد السوفيتي أصبح هناك قوى عظمى واحدة تسعى للسيطرة والهيمنة، وفرض أيديولوجيتها على الدول، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ظهر مفهومها للعلاقات الدولية بإعلان الرئيس بوش الابن أن من ليس معنا فهو ضدنا، بمعنى أنه لم يعد هناك مفهوم يسمى عدم الانحياز أو الحياد، ولكن إما خضوع أو عداء، وحل مفهوم الخضوع محل مفهوم الصداقة؛ فالكل إما خاضع للهيمنة الأمريكية وإما عدو للولايات المتحدة الأمريكية، بينما الدول التي حاولت تحدي الهيمنة الأمريكية، فقد أطلقت عليها اسم الدول المارقة، مثل ليبيا، وكوريا الشمالية.

لذا بلورت معظم الدول العربية توجهاتها وسياساتها لصالح كسب ود القوى العظمى المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك. (الهواري، 2013)

وإدارة العلاقة مع العدو في العلاقات الدولية تؤدي إلى بروز نزاعات وصراعات، وفي دراسة لعلاقات العداء، وأسباب، وتبعات العلاقات الدولية غير المتوازنة خلال الفترة من 1816–2001، أكدت الدراسة أن العوامل "الواقعية" مثل وجود التنافس الاستراتيجي، والانتهازية، والاتجاهات الاستغلالية، وعدم تكافؤ القدرات، وعدم التواصل، تزيد من احتمال حدوث اختلال في العلاقات بين الدول، في حين، تميل العوامل التي تتفق مع النموذج الليبرالي مثل: الديمقراطية المشتركة، والترابط

الاقتصادي، وعضوية IGO المشتركة إلى تقليل الاختلال في العلاقات، وأن احتمال نشوب الصراع يزداد مع وجود اختلال في العلاقات.(Moaz & terris, 2007)

والصراع يعد أحد أشكال العداء المستعصية على الحل غالباً، نتيجة وجود مصالح متضاربة، من الصعوبة بمكان أن يتم الوصول في ظلها إلى شكل من أشكال التوافق بسبب عدم إمكانية تحقيق مصلحة أحد الأطراف إلا من خلال القضاء على الآخر. (باله، بلا تاريخ)

وتختلف الصراعات باختلاف تاريخها وأسبابها، إلا أن عدم المساواة داخل المجتمعات وبين المناطق يعد سبباً رئيسياً للصراع، والذي تفاقم بسبب الانتشار السريع للمعلومات، أضف إلى ذلك أنه لا تزال هشاشة الدولة مصدرًا رئيسيًا للصراعات الداخلية وعدم الاستقرار والمعاناة الإنسانية. (Shah, 2009)

وفي لغة التكتيك العسكري تتواجد استراتيجيتان لإدارة هذا الصراع: (العربي، 2017)

1-الاستراتيجية المباشرة "الحروب".

2-الاستراتيجية غير المباشرة أو اللامركزية، وهي التي تتجنب الدخول في مواجهات مباشرة مع الخصم العسكري، وذلك انتظاراً لظروف تكون أكثر ملائمة بحيث يمكن التفوق عليه تفوقاً كاملاً، وبدرجة يمكن معها تدمير العدو والقضاء عليه كليا أو جزئيا، لذلك يعتمد أسلوب هذه الاستراتيجية على توريط الخصم في معارك جانبية سواء أكانت عسكرية أو اقتصادية أو إعلامية بهدف استنزاف موارده وإرهاق معنوياته، والنيل من صلابته وتماسكه، فكل ذلك يضعف من إمكانات الخصم العسكرية وقدراته في معارك المواجهة الرئيسية .

ويقصد بالاستراتيجية غير المباشرة عسكرياً أمرين:

أ- إما استخدام أساليب متنوعة لإرهاق الخصم العسكري "استهداف عسكري، استهداف إعلامي، استهداف اجتماعي، استهداف نفسي، ترويج شائعات ...إلخ".

ب-أو استخدام أساليب عسكرية مباغته للخصم لم يكن يتوقعها، وهي استراتيجية تتطلب صبر وطموح، وتسعى إلى إخلال توازن وزعزعة وإزعاج الخصم وتفتيته مادياً ومعنوياً، والاقتراب من الخصم من اتجاهات لا يتوقعها قبل الإجهاز عليه إجهازاً تاماً، وتمزج تلك الاستراتيجية بين القتال ومجموعة من التظاهرات والمراوغات والعمليات ضد شئون العدو الإدارية وغيرها من الشئون الأخرى، فالهدف من هذه الاستراتيجية هو تفكيك العدو وتفتيته قبل الانقضاض عليه، وإعطاؤه إحساس الفريسة المطاردة.

وتعارض المصالح القومية للدول تؤدي إلى خلق حالة من العداء الذي يتحول إلى صراع أو نزاع بينهم، ويمكننا التفرقة بين الصراع و النزاع حيث أن الصراع يعتبر أعمق من النزاع، ولذلك

عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع وليس حله، فالنزاع يُعتبر شكلاً من أشكال تعارض الإرادات بين طرفين أو أكثر تجاه موضوعٍ ما، ينطوي على مصالح متضاربة لأطراف النزاع، بوضع يكون من الممكن فيه الوصول لآلية حل بإحدى أدوات فض النزاعات كالوساطة والتحكيم والتفاوض وما إلى ذلك، لتحقيق شكل من أشكال التوافق بين الأطراف المتنازعة، ومن الممكن أن تأخذ حالة النزاع شكلاً تكاملياً للقيمة المتنازع عليها، أما في حالة الصراع فإن الظاهرة غالباً ما تأخذ شكلاً "توزيعياً للقيمة المتنازع عليها. (باله، بلا تاريخ)

المبحث الثاني: علاقة الدول الخليجية بالقوى الإقليمية المجاورة.

تحد منطقة الخليج العربي –والتي تشمل كلا من السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، قطر، عمان، اليمن– ثلاث قوى إقليمية لكل منهم طموح وأهداف وأطماع في منطقة الخليج والمنطقة العربية، وهما تركيا، وإيران، وإسرائيل، وفيما يلي نبذة عن علاقات كل منهم بدول الخليج:

<u>أولاً: العلاقات الخليجية مع إيران:</u>

تتسم العلاقة بين إيران ودول الخليج بالصراعية، والصراع بينهما هو صراع على النفوذ في المنطقة العربية والعالم الإسلامي، ويمكن حصر أسباب الصراع في سببين رئيسيين: (حافظ، 2016)

الأول: هو تبني إيران لمبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى دول الجوار الجغرافي. (معرفة، 2014)

والثاني: هو تبني إيران للقضية الفلسطينية سياسياً ومادياً، في حين تراجع الدعم العربي الرسمي وخاصة من جانب دول الخليج.

وتعد المملكة العربية السعودية هي أكثر الدول الخليجية عداوة للنظام الإيراني، وذلك على أساس التنافس على النفوذ في منطقة الخليج، وبناء على تاريخ كلاهما، فوقفت السعودية ضد الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب، حيث اعتبرت السعودية أن ذلك الاتفاق يفك الطوق السياسي والاقتصادي عن إيران ويعترف بنفوذها ودورها في المنطقة، وارتبط الخوف السعودي بتبدل تحالفات الولايات المتحدة الأمريكية مع تبدل أولوياتها واستراتيجيتها، أي الانتقال إلى التحالف مع إيران والابتعاد عن المملكة العربية السعودية. (عتريسي، 2016)

وانعكست العلاقات السياسية على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين، حيث تتسم تلك العلاقات بالضعف، ويرجع ذلك إلى النظر لإيران باعتبارها خطرًا استراتيجيًا يهدد أمن منطقة الخليج. (BBC Arabic، 2017)

فلم يتجاوز حجم التبادل التجاري بين السعودية وإيران 500 مليون دولار، وذلك قبل أن تعلن السعودية قطع علاقاتها الاقتصادية معها تزامنًا مع قطع العلاقات الدبلوماسية في يناير 2016م.

كما استخدمت المملكة العربية السعودية دبلوماسية الضغط الجماعي لمواجهة إيران، فطلبت السعودية عقد جلسة طارئة في نوفمبر 2017م لوزراء الخارجية العرب بجامعة الدول العربية، لبحث كيفية التعامل مع الدور الإيراني في المنطقة، مع تزايد التوتر بين السعودية وإيران، وبناء عليه أدان وزراء الخارجية العرب ما وصفوه بـ"التدخلات المستمرة" لإيران في الشؤون العربية، متهمين حزب الله في لبنان والمدعوم من إيران بدعم "الإرهاب، وقرر وزراء الخارجية حظر ما وصفوه بالقنوات الفضائية الممولة من إيران باعتبارها "تهديدا للأمن القومي العربي. (عوض ، 2017)

هذا بالإضافة إلى استخدام المملكة العربية السعودية للإعلام، وبث قنوات فضائية موجهة ضد إيران والفكر الشيعي، وتعمل السعودية على مواجهة الإعلام الإيراني بالإعلام الموجّه باللغة الفارسية، حيث أصدرت عام 2013م النسخة الفارسية من صحيفة الشرق الأوسط في عددها على الإنترنت، وأطلقت وكالة الأنباء السعودية الرسمية (واس) نسخة فارسية، كما قامت السعودية بحظر مواقع كل من وكالة أنباء فارس في المملكة، وموقع قناة المنار في ديسمبر عام 2016م .

إلا أنه في أغسطس 2018م، وافقت السعودية على دخول دبلوماسي إيراني لتولي رئاسة مكتب لرعاية المصالح الإيرانية فيها مما اعتبره البعض خطوة دبلوماسية إيجابية في العلاقات بين البلدين، وأرجعوا التغيير في موقف المملكة العربية السعودية إلى رغبتها في فتح مسار لحل القضية اليمنية.

كما مثلت إيران مصدر قلق دائم لدول الخليج الأخرى، ومنهم البحرين، بسبب المشروع الإيراني الطائفي بها، إلا أنها بحكم الجوار مع إيران فقد ارتبطت معها بعدد من العلاقات الاقتصادية القليلة والبسيطة، حيث وقع البلدان اتفاقًا يتعلق بمنع الازدواج الضريبي، ودعم التبادل لتسهيل الاستثمار البحريني في إيران، كما تواجد تعاوناً مصرفياً بين البلدين من خلال إنشاء بنك المستقبل الإيراني عام 2004، والذي يتخذ لنفسه مقرًا بالمنامة، كمشروع مشترك لتوسيع نطاق الأعمال التجارية بين اقتصادات دول الخليج وإيران، إلا أنه واجه ضغوطاً سياسية متواصلة حتى تم إغلاقه على إثر قطع العلاقات بين البلدين في 2016م. (الراصد، 2008)

وتعد سلطنة عُمان من أبرز دول الخليج التي تقيم علاقات اقتصادية مع إيران، وخاصة قبل قرب الاتفاق النووي، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو 877 مليون دولار، ويوجد في عمان 259 شركة إيرانية مسجلة تمارس نشاطًا تجاريًّا فيها، وتقوم العلاقات بين الدولتين على أساس علاقات حسن الجوار، المستندة إلى الاحترام المتبادل، والالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعاون بحسن نية.

وبالنسبة للكويت فقد وقعت ست اتفاقيات غيرت مسار التعاون التجاري بين الكويت وإيران، وشهدت علاقاتهما الاقتصادية نموًا ملحوظًا عام 2015، في المجال الاقتصادي، كما تم توقيع اتفاقية بشأن التعاون في الشئون الجمركية؛ لتسهيل إجراءات التبادل التجاري بين الدولتين، وقد استطاعت الكويت المحافظة على علاقات طبيعية في معظم الفترات مع إيران.

أما الإمارات فبالرغم من احتلال إيران لجزر إماراتية ثلاث هي طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، إلا أنها انتهجت طريقا آخر، حيث استحوذت الإمارات على 80% من التبادلات التجارية بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، وتعد إيران رابع شريك تجاري للإمارات، حيث يوجد أكثر من عشرة آلاف شركة إيرانية وهو ما يجعل الإمارات ثاني أكبر شريك تجاري لإيران. وفي الوقت الذي احتدم الصدام عالميا، وتم الاتفاق على فرض العقوبات الدولية على إيران، كانت الإمارات، وإمارة دبي تحديدًا، بمثابة المنفذ الرئيسي للاقتصاد الإيراني، وللجزء الأكبر من الواردات التي يحتاج إليها.

أما بالنسبة للعلاقات بين إيران وقطر فقد تميزت بأنها علاقات وثيقة، وخاصة على المستوى الاقتصادي وفي صناعتي النفط والغاز، ولكن تلك العلاقات توترت بعد أن قطعت السعودية علاقاتها مع إيران في أعقاب الهجوم الذي وقع في يناير 2016م على البعثات الدبلوماسية السعودية في

إيران، وقامت بسحب سفيرها؛ سعياً منها لتخفيف الضغوط الخليجية عليها، إلا أنها كانت ترفض قطع العلاقات كاملة مع إيران، على اعتبار أنها تتشارك معها في حقل الشمال والذي يعد مصدر ثروة قطر الرئيسية.

ولكن بعد إعلان ثلاث دول خليجية هم السعودية، والإمارات، والبحرين، قطع العلاقات مع قطر وفرض حصار بري وجوي وبحري في الخامس من يونيو عام 2017م، ظهرت إيران كبديل لقطر في تلبية احتياجاتها التجارية باعتبارها المنفذ الوحيد من الجانب الشرقي، وأعلنت إيران عن دعمها ووقوفها بجانب قطر واستعدادها لإمدادها بالسلع والمواد الغذائية، والمحاصيل الزراعية، وخاصة أن حجم العلاقات بينهما كانت جيدة ولا يوجد صراع بينهما كما كان الحال مع أغلب الدول الخليجية. (عبد العال، 2018)

والخلاصة أن علاقات دول الخليج العربي مع إيران لم تكن على نمط واحد؛ بل تنوعت علاقة تلك الدول مع إيران على حسب رؤية كل دولة لمصلحتها القومية، ففي حين نجد أن المملكة العربية السعودية تنظر لإيران كعدو استراتيجي، نجد دولة الإمارات العربية تتعاون معها اقتصادياً وتجارياً، وكذلك قطر وعمان، والكويت.

ثانياً: العلاقات مع تركيا:

شهدت تركيا بعض التحولات في سياساتها الداخلية والخارجية عقب تولي حزب العدالة والتنمية للحكم تهدف إلى خلق " تركيا جديدة "، فأصبحت أكثر قدرة على اتخاذ مبادرات مستقلة في المجال الخارجي، وتغلبت على قضية رفض عضويتها من الاتحاد الأوروبى، وأعادت تقييم علاقاتها مع العالم العربى، وبدأت بمساهمات إيجابية تجاه حل الصراع العربى الإسرائيلى.(ozhan, 2011)

كما تبنت سياسة العمق الإستراتيجى، ومبدأ العثمانية الجديدة، وهما يؤكدا دور تركيا كقوة ناعمة تطبق سياسة صفر مشاكل مع الجيران. (نسيرة، 2012)، (őniş , 2012)

لذا عملت على تعزيز الروابط الإقليمية مع الدول العربية، وعملت على إعادة الاتصال بالشعوب التى لها تاريخ مشترك معها، ولها نفس المصير.(Davutoglu, 2012)

وقد رحبت الدول العربية بالنموذج التركي، وبوجود دور أكبر لتركيا في المنطقة العربية، إلا أن اشتعال الثورات العربية، وتأييد تركيا لتلك الثورات، في حين رفضتها النظم الحاكمة في منطقة الخليج، وكذلك تأييد تركيا لنظام حكم الإخوان المسلمين في مصر، وحمايتها لهم، ثم حمايتها

وتضامنها مع قطر ضد المقاطعة المصرية الخليجية، خلق نوعاً من الشك والريبة في التوجهات التركية في المنطقة العربية.

وازدادت تحفظات الدول الخليجية على امتداد النفوذ التركي منذ القرار الخليجي بحصار قطر، حيث أصبحت تنظر الى ذلك النفوذ بشيء من الريبة والشك، وفي الوقت الذي تعتبر فيه تركيا أن ما يجري في المنطقة العربية من رياح تغيير هي بمثابة بداية لنظام الشرق الأوسط الجديد، ولذلك تسعى الى تأمين وجودها فيه كعامل مؤثر وفاعل، فإن المملكة العربية السعودية تنظر إليه على أنه بداية لعدم استقرارها، ومن هنا بدأت بعض المواقف فيما بينهما في حالة من التناقض. (هديب، 2018)

حيث أن النموذج التركي الذي يعرض محاولة لمزج النظام الإسلامي مع النظام الديمقراطي، وكذلك المصالح المشتركة بين تركيا وإيران سببان رئيسيان يزعجا معظم الأسر الحاكمة في منطقة الخليج العربي، وعلى الأخص المملكة العربية السعودية. (حافظ، 2016)

ولكن يلاحظ أن مفهوم المصلحة القومية يحكم أيضاً العلاقات بين المملكة العربية السعودية وتركيا؛ فبالرغم من العلاقات التركية الإيرانية، وكذلك الخلاف بين تركيا والسعودية بسبب اختلاف الرؤية تجاه الإخوان المسلمين إلا أن تركيا عملت على التعاون الاستراتيجي مع السعودية لمواجهة نفوذ إيران ونفوذ روسيا في سوريا. (عتريسي، 2016)

أما بالنسبة للعلاقات القطرية التركية، فهما يرتبطان بعلاقات اقتصادية قوية ترتكز على التبادل التجاري، والعديد من الاتفاقيات بينهما في مجال الطاقة، والبنية التحتية، والتصنيع، والمعدات العسكرية والسياحة، وقد أسهمت الشركات التركية بشكل ملحوظ في نهضة البنية التحتية في قطر، وقدمت هذه الشركات مساعدات لوجستية وصناعية في مجال الإنشاءات والطرق والمترو، إضافة إلى أنابيب النفط والغاز ومصانع البتروكيماويات، كما اتفقت كل من قطر وتركيا في مواقفهما من الأزمة السورية والأزمة المصرية، ومنذ الأيام الأولى للأزمة الخليجية، عقب فرض الحصار على قطر عام 2017م قامت تركيا بدعم سريع، وغير محدود لحليفتها الاستراتيجية، قطر، عن طريق مد جسر جوي، وبحري؛ لنقل البضائع والمعدات إلى السوق القطرية. (محمود، 2018)

ونتيجة للدعم التركي لقطر فقد تأثرت العلاقات التجارية بين تركيا وباقي الدول الخليجية، فقد وصلت قيمة الصادرات التركية إلى السوق السعودية 277 مليون دولار خلال مايو 2018م،،

وقد انخفضت هذه القيمة بنسبة 36.4% خلال شهر يونيو من نفس العام. بينما تقلصت الصادرات التركية للإمارات العربية المتحدة بنسبة 25.9% من 316 مليون دولار إلى 234 مليون دولار خلال نفس الفترة. أما البحرين فقد انخفضت الصادرات التركية إليها بـ24% من 20.7 مليون دولار إلى 15.6 مليون دولار تأتي هذه النتائج فيما بدا وكأنه تحد للقرار التركي المساند لدولة قطر وعقاب اقتصادي لها.

جدول (1)

الصادرات التركية لبعض دول الخليج (القيمة بالمليون دولار)

الدولة / الشهر	السعودية	الإمارات	البحرين
مايو2017	277	316	20.7
يونية 2017	176	234	15.6
نسبة النقص	%36.4	%25.9	%24

يبين الجدول رقم (1) التناقص الهائل في الصادرات التركية لدول الخليج عقب الحصار على قطر في يونيو 2017م، وذلك بمقارنتها بالشهر السابق مباشرة قبل الحصار.

بينما تميزت علاقة تركيا بعمان بالاستقرار، والاحترام المتبادل، بالرغم من الخلافات في بعض ملفات المنطقة.

أما الدولة الكويتية فقد تميزت علاقاتها بالتعاون مع تركيا، ففي سبتمبر 2017، وقّعت تركيا والكويت ست اتفاقيّات تعاون في عدد من مجالات الأمن، والملاحة الجوية، والاتصالات، والاقتصاد والمالية، ووصل حجم الصادرات التركية إلى الكويت في 2016 إلى 431 مليون دولار، في حين بلغت قيمة الواردات نحو 856 مليون دولار، ووصلت قيمة المشروعات التي نفّذتها شركات المقاولات التركية في الكويت إلى 6.5 مليار دولار، وحجم الاستثمارات الكويتية المباشرة في تركيا وصل إلى نحو 1.7 مليار دولار، كما بلغ عدد الشركات الاستثمارية برأس مال كويتي في تركيا 300 شركة، إضافة إلى 388 فرعاً لبنك (كويت ترك) الذي يمتلك بيت التمويل الكويتي نسبة 62.24% من أسهمه، وتأتي الكويت في المرتبة الأولى في مجال الاستثمارات بالعقارات في تركيا على مستوى دول الخليج، حيث يتملّك الكويتيون أكثر من 6 آلاف عقار. (النشوان، 2018)

والخلاصة أنه بالرغم من أن العلاقات التركية مع دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية لم تكن قائمة على العداء الشديد مثلما هو الحال مع إيران، إلا أن المملكة العربية السعودية أصبحت تنظر لتركيا بعين الشك والريبة بعد موقفها من تأييد الأخوان المسلمين في مصر، ودعمها لقطر عقب فرض الحصار عليها، واستطاعت أن تحشد ضدها موقفاً عدائياً بمساندة الإمارات العربية، البحرين، فانعكست تلك التحولات على الصادرات التركية لتلك الدول بالانخفاض.

ثالثاً: العلاقات مع إسرائيل:

تنقسم الدول العربية في علاقاتها مع إسرائيل إلى ثلاثة محاور: (عزام، 2018)

أ- دول أقامت تطبيع رسمي للعلاقات، وبدأت مصر هذا المسار منذ اتفاقية كامب دافيد عام 1978 بأن كانت أول دولة عربية تعترف رسمياً بإسرائيل ثم تبعتها الأردن.

ب- دول لا تزال تنظر إلى إسرائيل كعدو مثل: سوريا والعراق والجزائر.

ج- دول بمواقف مرنة: كل الدول العربية المتبقية لا تقيم حالياً علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، لكن مسؤولين منها التقوا رسمياً بمسؤولين إسرائيليين، ومن هذا المحور دول الخليج العربي.

ظهرت في السنوات القليلة الماضية تقارير عديدة تؤكد أن دول الخليج تُجري محادثات سريّة مع إسرائيل منذ عقود، ولكن القادة العرب لم يستطيعوا الإعلان عن هذه المحادثات خوفاً من غضب الشعوب العربية، إلا أن اتفاق السياسات بين إسرائيل والدول الخليجية، خصوصاً فيما يتعلق بالموقف من إيران، قد يكون شجّع الطرفين على الإعلان عن العلاقات بين الطرفين –الخليجي والإسرائيلي– في محاولة لإقناع الشعوب العربية بأن إسرائيل ليست دولة عدو، ولكن العدو هو إيران.

وكان لخشية حكام دول الخليج العربي من امتداد الثورات العربية، والقضاء على نظم حكمهم، دافعا لهم في التعاون مع أية قوى يمكن أن تساعدهم في الحفاظ على نظم حكمهم، ومن هنا برزت إسرائيل بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية كقوى يمكن أن تدعم دول الخليج، في ظل احتياج إسرائيل إلى الاعتراف بها كقوى فاعلة في المنطقة العربية.

وهذا ما أكده ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة أن إسرائيل قادرة على الدفاع ليس عن نفسها فقط، ولكن أيضاً عن الأصوات والدول المعتدلة في المنطقة، وأن توازن القوى في الشرق الأوسط بين معتدلين ومتطرفين يستند إلى إسرائيل. (عتريسي، 2016)

ومن ثم فإن تحقيق مبدأ المصلحة القومية متوافر لدى الطرفين الخليجي والإسرائيلي، لذا فإن تطور العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج لم يعد يكتنفه الغموض والسرية بل تجاوز طور السرية إلى طور العلاقات الرسمية، (شاش، 2008) فأعلنت إسرائيل في السابع والعشرين من نوفمبر عام 2015م عن افتتاح مكتب تمثيلي لها في أبو ظبي، حيث مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة "إيرينا"، كما شارك مسؤولون في وزارة الحرب الإسرائيلية في حوارات سرية مع نظرائهم السعوديين بشأن احتواء إيران.

وعقدت السعودية صفقات تجارية سرية مع شركات إسرائيلية في السنوات الأخيرة رغم ادعاء السعودية مقاطعتها للسلع الإسرائيلية، لكنها تتحايل على ذلك عن طريق شحن البضائع الإسرائيلية إلى السعودية تحت إشراف الشركات الأجنبية، وتشمل معظم هذه السلع المستوردة من إسرائيل تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الري الحديثة.

وتأكيداً للروابط الوثيقة بين إسرائيل والسعودية أيدت إسرائيل تسليم مصر جزيرتي تيران وصنافير في البحر الأحمر إلى السعودية في أبريل عام 2016م، وأكدت وزارة الحرب الإسرائيلية أن السعودية أعطت إسرائيل تأكيدات خطية بشأن الحفاظ على سلامة مضيق تيران، وقد استطاعت القيادة السعودية إيهام الشعب السعودي بأن عدوه الرئيسي هو إيران وليس إسرائيل من خلال وسائل إعلامها التي تحشد بشكل مستمر ضد إيران، وأن إسرائيل يمكن أن تقف مع السعودية لصد الخطر الإيراني، ففي 16 نوفمبر 2017 أعلن رئيس الأركان الإسرائيلي أن إسرائيل مستعدة لتبادل الخبرات، والمعلومات الاستخباراتية مع الدول العربية المعتدلة لمواجهة إيران، وأكد أن هناك توافقا تاما بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية التي لم تكن يوما من الأيام دولة عدوة، وأن هناك توافقا تاما بين الطرفين بما يتعلق بالمحور الإيراني.

وحاولت قطر أيضاً إحياء العلاقات الدبلوماسية غير الرسمية مع إسرائيل، والتي كانت قد قُطِعَت في أعقاب الغارات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة في الفترة ما بين عامي 2008–2009، وتوسع التعاون الاقتصادي والتجاري مع قطر، واهتمت النخب التجارية في قطر اهتماماً شديداً بمنتجات التكنولوجيا الإسرائيلية التي كان يتم تصديرها إلى الهند وأوروبا الشرقية.

كما ظهرت بعض المبادرات من اقتصاديين وتجاريين إسرائيليين للمشاركة الاقتصادية مع الأنظمة الخليجية، على اعتبار أن المشاركة غير الرسمية مع السعودية والإمارات وقطر ستمنع العزلة الاقتصادية عن إسرائيل، لذا اعتمدت "مبادرة السلام الإسرائيلية" التي أسسها إيدان غوفر في

لندن على صفقات اقتصادية مع الأنظمة الخليجية كبوابة للسلام الدائم في المنطقة، ووسعت الأنظمة الخليجية من تعاونها العسكري والاستخباراتي مع إسرائيل، حيث تم التوقيع على صفقات سرية بين إسرائيل وبعض أنظمة الخليج، حيث باعت الشركات الإسرائيلية عام 2011م ما يقدر بأكثر من 300 مليون دولار من التكنولوجيا العسكرية إلى الإمارات وحدها، بحجة حماية آبار النفط في دولة الإمارات، كما استوردت السعودية التكنولوجيا العسكرية المتطورة لحماية أمنها، كما أكدت تقارير إعلامية إسرائيلية أن إسرائيل عرضت تكنولوجيا ما يسمى "القبة الحديدية" على السعودية بحجة الدفاع عن أراضيها ضد اليمن. (الزنون، 2017)

أما بالنسبة لعمان، فرغم أنه لا توجد علاقات دبلوماسية رسمية، فقد زار رئيس الوزراء الإسرائيلي عمان في السادس والعشرين من أكتوبر 2018، وأكد وزير الشئون الخارجية العماني، أن بلاده لا تلعب دور الوسيط بين إسرائيل وفلسطين، ولكنها تقدم تسهيلات وأفكار لمساعدة الطرفين على التقارب، وقال عضو المجلس الوزاري المصغر للشئون الأمنية والسياسية (الكابينت)، الوزير نفتالي بينيت، أن "الزيارة تشكّل إنجازاً سياسياً مهماً، وهي جزء من استراتيجية إسرائيل الإقليمية"، وأنه "من الممكن بناء العلاقات دون تقديم تنازلات، ولكن من خلال الاحترام والمصالح المتبادلة." (البنداري، 2018)

تظل الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي ما زالت تعلن رفضها لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، بالرغم من الأخبار المتناثرة ببعض الشراكات، إلا أن الموقف الرسمي ما زال ضد التطبيع.

المحور الثالث: عوامل تغيير العلاقات مع القوى الإقليمية واتجاهاتها المستقبلية.

أولاً: عوامل تغيير العلاقات:

1-الثورات العربية: تعتبر أهم عوامل التغيير في العلاقات الخليجية مع القوى الإقليمية المجاورة للمنطقة، وهناك عدة آراء لتفسير قيام الثورات العربية:

الرأي الأول: يرى أن الثورات العربية ما هي إلا مؤامرة من القوى العظمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار خطتها الاستيراتيجية للهيمنة على العالم.

الرأي الثاني: يرى أن الثورات العربية هي نتاج للتحرك الشعبي في تلك الدول، نتيجة لأسباب سياسية، واقتصادية، واجتماعية خاصة بتلك الدول.

الرأي الثالث: يرى أن الحراك الثوري في الدول العربية هو حركة ذاتية، واستجابة لعوامل، وأسباب داخلية، ولكنها في نفس الوقت لا تستبعد الدور المؤثر الذي لعبته العوامل الخارجية في تهيئة المناخ لهذا الحراك. (الهيتي، 2016)

ومن جانبنا نرى أن كلا من الثورتين التونسية والمصرية هما ثورتان حقيقيتان نتيجة للحراك الشعبي، إلا أنهما لفتا أنظار القوى العظمى لإمكانية استغلالهما والتخطيط لثورات مماثلة في مناطق أخرى، ومن ثم فإن الثورات الليبية واليمنية والسورية اشتعلوا بتخطيط من القوى العظمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي استغلت التوقيت لتنفيذ مخططاتها للهيمنة.

ونتيجة لذلك تحولت تونس، ومصر، وليبيا، وسوريا، واليمن إلى مواقع خلفية لإدارة معارك بالوكالة وتحريك كل عوامل التفجر فيها حتى لا تحقق هذه الثورات أهدافها، بل سعت تلك القوى لتوظيف هذا الحراك الشعبي وتحريفه وجعله يخدم مخططات ومشاريع سبق وضعها منذ سنوات.

ومع بداية الثورات العربية بداية من الثورة التونسية في 17ديسمبر 2010م ومروراً بالثورة المصرية ثم الليبية ثم السورية واليمنية، بدأت دول المنطقة العربية تعيد ترتيب أوراقها وتحالفاتها، خاصة في ظل سعى القوى المضادة للثورة في كل بلد لإجهاض تلك الثورات، وتحصنت القوى المضادة للثورة بعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على الحماية والدعم، وكذلك لجأت الدول المحافظة والتي خشيت من الثورات مثل: المملكة العربية السعودية، والإمارات، والكويت، والبحرين، وقطر، وعمان للتحصن بالحماية الأمريكية، ومن ثم سعت كل تلك الدول سواء التي وقعت بها الثورات، أو التي خشيت من وقوع الثورات بها إلى التودد للكيان الصهيوني على أساس أن رضاءه والتعاون معه أساس لرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، وطريق للحصول على حمايتها ودعمها، في الوقت الذي وجدت فيه إسرائيل الفرصة لاختراق الدول العربية، وفض القطيعة المفروضة عليها من خلال دعمها لبعض التحركات مثل: الوساطة الظاهرية بين مصر والجانب الإثيوبي في قضية المياه، ولأول مرة سمحت المملكة العربية السعودية للطيران الإسرائيلي بالمرور من الأجواء السعودية قادما من الهند، وكذلك استعانة الإمارات بشركات اتصالات إسرائيلية للتجسس على دول عربية أخرى مثل قطر.

2-صعود التنظيمات الإسلامية، سواء المتشددة أو المعتدلة، عقب الثورات العربية، مما أثار المخاوف لدى الدول الخليجية المحافظة، حيث تمثل إيران وتركيا نموذجين إسلاميين، يحاول كل نموذج اكتساب أكبر منطقة نفوذ، لذا تشككت الدول الخليجية في نوايا الدولتين.

3-وقوف إيران إلى جانب النظام السوري، وتقديمها لكل أنواع الدعم له، على عكس موقف كل من السعودية وقطر المطالبين بالإطاحة بالنظام السوري، وتقديمهما السلاح علانية إلى المجموعات الجهادية في سوريا، مما ساهم في فتح أبواب التحريض المذهبي والعرقي ضد إيران، وسمحا بالتركيز الإعلامي الواسع على التشكيك في دور إيران في المنطقة وفي رغبتها في التوسع وتمدد النفوذ. (عتريسي، 2016)

4-تقارب وجهات النظر الخليجية والإسرائيلية بالنسبة لإيران، فكلاهما ينظر لإيران كعدو وخطر على أمنه، لذا فإن التعاون الاقتصادي والاستخباراتي بين إسرائيل والأنظمة الخليجية يرتبط ارتباطاً وثيقاً برغبة المملكة العربية السعودية المتزايدة في تقويض النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط.

5-الدعوة الإسرائيلية إلى تشكيل "حلف المتضررين" من الاتفاق النووي الإيراني مع الغرب، أي إسرائيل والسعودية، ثم دعوة ملك البحرين إسرائيل لحماية الدول الخليجية من إيران، والدعوة إلى تشكيل جبهة عربية خليجية- إسرائيلية لمواجهة نفوذ إيران في الشرق الأوسط.

6-رعاية وتشجيع الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير وتعزيز العلاقة بين إسرائيل والأنظمة الخليجية.

7-الحصار الذي تم فرضه على قطر، ومساندة كل من تركيا وإيران لها، مما أبرزهما في موقف المتحدي لإرادة دول الحصار العربية، مما وتر من العلاقات الخليجية مع الدولتان، وتحول تلك العلاقات مع إسرائيل.

8-دور إيران في كل من الأزمة اليمنية، والسورية، والمناهض، والمعادي لموقف الدول الخليجية.

9-رفض إيران للوجود الأجنبي في منطقة الخليج العربي، والمطالبة بضرورة صياغة منظومة أمنية إقليمية تكون هي طرفا فاعلا فيها، وهو الأمر الذي يتعارض مع الاتفاقيات الدفاعية المبرمة بين بعض الدول الخليجية والدول الغربية.

ثانياً: سيناريوهات العلاقات المستقبلية:

تعتبر أولى خطوات وضع استراتيجية لحماية الأمن القومي للدول العربي هي تحديد مصادر التهديد لهذا الأمن، وتحديد الأعداء، وهنا تميز المدرسة التقليدية للأمن القومى بين نوعين من مصادر تهديد الأمن القومي العربي، هما:

1- **مصادر خارجية:** وهى المصادر التى تأتى من خارج المنطقة العربية، وتتمثل فى أطماع القوى الكبرى، أطماع دول الجوار -إسرائيل، إيران، تركيا-.

2- **مصادر داخلية:** وهى تلك التى تنبع من داخل المنطقة العربية، وتضم عناصر الإثارة والشغب، والتنظيمات السياسية غير الموالية لنظام الحكم.

وهناك انتقادات لهذا التقسيم على أساس أنه يعلى من شأن المصادر الخارجية، فى الوقت الذى قد يكون التهديد الداخلى أخطر، ولذلك قدم البعض تقسيماً آخر على أساس خطورة تلك العناصر كالتالي:

1- **مصادر رئيسية، وتتمثل فى:** إسرائيل، أطماع القوى الكبرى، وغياب المؤسسات الديمقراطية وعدم توافر القدرات التوزيعية للأقطار العربية.
2- **مصادر ثانوية، وتتمثل فى:** أطماع دول الجوار، قضايا عدم اندماج الأقليات العرقية أو الدينية أو اللغوية أو العقائدية، وقضايا التطرف بأشكاله المختلفة. (المشاط، 1993)

ونلاحظ اتفاق جميع الاتجاهات على أن دول الجوار جميعهم مصادر خارجية مهددة للأمن القومي العربي، ولكن بدرجات مختلفة، فكلا من تركيا وإيران يعتبرا مصدرين ثانويين لتهديد الأمن القومي العربي، بينما إسرائيل هي مصدر رئيسي لتهديد هذا الأمن.

إلا أنه بعد وقوع الثورات العربية سنلاحظ تغيير العلاقات الخليجية مع تلك القوى الإقليمية، وكذلك تغيير نظرة الدول الخليجية لدرجة العداء؛ فتوضع إيران كمصدر رئيسي لتهديد الأمن القومي العربي، يليها تركيا، وتخرج إسرائيل من ترتيب القوى المهددة للأمن القومي العربي، بل وينظر لها البعض كحليف استراتيجي وليس عدو، مما يجعلنا نتساءل هل تطبيع العلاقات مع إسرائيل سينقلها من مستوى الدولة العدو للدول العربية إلى مستوى الدولة الصديقة؟

وهنا نصبح أمام سيناريوهين للعلاقات بين دول الخليج والقوى الإقليمية المجاورة كالتالي:

السيناريو الأول: أن يتم تطبيع للعلاقات بين دول الخليج وإسرائيل، وتتحول العلاقات من عداء إلى صداقة، وتحول العلاقات مع كل من إيران وتركيا إلى علاقات عداء.

ويؤكد هذا السيناريو تصارع دول الخليج –ما عدا الكويت– تجاه دعم العلاقات مع إسرائيل، ومحاولة إقناع الشعوب العربية بأن إسرائيل هي دولة صديقة، وليست عدو عن طريق تصدير الإعلام العربي لبرامج تتحدث عن ديمقراطية إسرائيل، وعن التقدم العلمي والتكنولوجي لإسرائيل، وإبراز قوى المقاومة الفلسطينية كحماس بأنها إرهابية، بل تراجع الاهتمام والحديث عن القضية الفلسطينية في

الإعلام العربي، وأصبح الحديث عن حق التعايش، وقبول الآخر، واحترام الآخر... إلخ، وغيرهم من المصطلحات التي تزرع في وجدان الشباب والأجيال الناشئة حق إسرائيل في التعايش، وضرورة تغيير الخطاب الديني، وعدم التركيز في المناهج الدراسية أو في الخطاب الديني على الآيات التي تدعو إلى الجهاد.

كما يتأكد هذا التقارب من خلال اجتماع رئيس الوزراء الإسرائيلي مع عدد من وزراء الخارجية العرب بمؤتمر الأمن والسلام في الشرق الأوسط في العاصمة البولندية وارسو ويعلن أن ما حدث هو أمر استثنائي، حيث يمثل اللقاء نقطة تحول تاريخية، وأن هناك تضامن غير مسبوق ووحدة بين إسرائيل وبين الوزراء العرب في وجهات النظر تجاه إيران، وأكد على توافر فرصة للاتحاد والتوافق بشأن "التهديد المشترك" المتمثل في إيران، حسب وصفه.

وفي حديث للصحفيين بصحبة نتنياهو قال وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو الذي يشارك في المؤتمر إنه "لا يمكن تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط دون مواجهة إيران." (حسن، 2019)

<u>السيناريو الثاني:</u> استمرار العلاقات مع كل من تركيا وإيران، إسرائيل في إطار من التعاون.

<u>السيناريو الثالث:</u> أن يتم المصالحة بين تركيا وإيران ودول الخليج، وقطع العلاقات مع إسرائيل.

ونلاحظ أن منطقة الخليج المكونة من ست دول ليست لهم اتجاهات واحدة في علاقاتهم مع القوى الإقليمية، ولا يمكن اعتبار أن إيران أو تركيا أعداء لدول الخليج، بدليل إقامة علاقات تجارية واقتصادية بينهم، ولكن المملكة العربية السعودية هي الدولة الوحيدة التي تعتبر إيران عدواً لها في إطار التنافس على النفوذ والريادة في منطقة الخليج، ومع ذلك هي تحتاج لتعاونها لاستقرار منطقة الخليج العربي.

وبالنسبة لادعاء المملكة العربية السعودية بأن إيران تتدخل في الشئون الداخلية للدول الخليجية وتحاول فرض نفوذها وأيديولوجيتها فإن تجربة عمان تثبت عكس ذلك، حيث استطاعت عمان أن تقيم علاقات متميزة بينها وبين إيران، قائمة على مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية، والمحافظة على الاستقرار في الدولتين، كما استطاعت الكويت إقامة علاقات وطيدة بالرغم من ارتباط الكويت بعلاقات تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما ساعدت إيران الدولة القطرية أثناء فرض الحصار عليها، كما تقيم الإمارات علاقات تجارية واقتصادية بينها وبين إيران، دون أن تعلن عن ذلك صراحة، ولم يتبقى غير السعودية، والبحرين اللتان قطعا علاقاتهما الدبلوماسية مع إيران.

ونخلص من ذلك أن بعض دول الخليج مثل الكويت، وعمان، وقطر تعتبر علاقاتهم مع دولتا الجوار تركيا وإيران علاقات تعاونية، ومستقرة، وقائمة على مبادئ تحقيق المصلحة القومية، ودعم الاستقرار وعدم التدخل في الشئون الداخلية، بينما تمثل المملكة العربية السعودية، والإمارت، والبحرين محور معارض للوجود الإيراني، والتركي في منطقة الخليج، وإن كانت المملكة العربية السعودية هي أشد الدول عداءً للوجود الإيراني، والتركي لتصارعهم على النفوذ في منطقة الخليج العربي.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن تركيا قادرة على تزويد الدول الخليجية بالمنتجات والصناعات التي تستوردها من دول أخرى، بالإضافة إلى الدخول فيما بينهما في عقد شراكات في مجال تكنولوجيا صناعة الأسلحة والدفاع، وذلك لما تتمتع به تركيا من صناعات عسكرية محلية للطائرات والدبابات، والمعدات العسكرية المتنوعة. (هديب، 2018)

أما بالنسبة لإسرائيل فإنه ما زالت هناك معارضة من الشعوب العربية للتطبيع مع إسرائيل، بالرغم من هرولة النظم الحاكمة، ومحاولتهم إقناع الشعوب بذلك، ونعتقد أن تغيير نظم الحكم مستقبلاً قد تجعل من الصعب استمرار العلاقات مع العدو الصهيوني، حيث نلاحظ أن من خصائص نمط التبعية هو توليده لقوى معارضة، تحاول أن تغير نمط التبعية، واتجاهاته، كما أن إسرائيل كدولة معتدية، ومغتصبة للأرض العربية، مهما حاولت تغليف سياستها بالسلمية على المدى القصير، فإنها لابد أن تنكشف على المدى الطويل.

لذا فإن السيناريو الأقرب لتحقيقه هو السيناريو الثاني في المدى القصير، وهو إقامة علاقات تعاونية مع الثلاث قوى الإقليمية، بينما على المدى البعيد فإن العلاقات مع إسرائيل ستعود إلى طبيعتها العدائية، والصراعية.

الخاتمة:

على الرغم من أن مفهوم العدو ينصرف إلى الآخر، والذي تختلف المصالح والأهداف معه، فإن الاختلاف في بعض المصالح يدفع الدول العربية لتنويع علاقاتها، فلا توجد صداقة دائمة، ولا عداء دائم في العلاقات الدولية، ولكن يحكم العلاقات ما بين الدول هو مبدأ المصلحة القومية.

وتتنوع علاقات دول الخليج العربي مع القوى الإقليمية المجاورة –تركيا، إيران، إسرائيل– ما بين التعاون والعداء، وتتحدد تلك العلاقات في ضوء محددات داخلية تتعلق باحتياج دول الخليج

للتعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي مع كل من إيران، وتركيا، وإسرائيل، ومحددات خارجية تتعلق بحاجتهم للحماية من تغييرات الثورات العربية.

لذا تأثرت العلاقات مع إيران وتركيا، في ظل سعي إسرائيل لتدعيم علاقتها مع دول الخليج، ومحاولتها لتشويه الآخر وهو إيران وتركيا.

مما وضع ثلاثة سيناريوها مستقبلية تتمثل في:

1-أن يتم تطبيع للعلاقات بين دول الخليج وإسرائيل، وتتحول العلاقات من عداء إلى صداقة، وتحول العلاقات مع كل من إيران وتركيا إلى علاقات عداء.

2-استمرار العلاقات مع كل من تركيا وإيران، إسرائيل في إطار من التعاون.

3-أن تتم المصالحة بين تركيا وإيران ودول الخليج، وقطع العلاقات مع إسرائيل.

وقد خلصت الدراسة على أنه على المدى القصير قد يتحقق السيناريو الثاني، حيث نجحت إسرائيل في أن تحقق تحول في العلاقات مع دول الخليج، وإقناعهم بتطبيع العلاقات معها، في حين أن دول الخليج لن تستطيع أن تقطع علاقاتها مع كل من إيران وتركيا لارتباطات تتعلق بروابط جغرافية، وتاريخية، واقتصادية، بينما على المدى الطويل قد يتحقق السيناريو الثالث مع تغير القيادات التي تحكم الدول العربية، وتغير توازنات القوى الدولية، وفي ظل فشل إسرائيل في إخفاء وجهها الاستعماري، سيتم تحول العلاقات معها مرة أخرى إلى علاقات عدائية، لاختلاف المصالح القومية للطرفين.

قائمة المراجع:

المراجع العربى:

أولاً: الكتب:

-المشاط، د. عبد المنعم. (1993). الإطار النظرى للأمن القومى العربى، فى: الأمن القومى العربى: أبعاده ومتطلباته. (د. عبد المنعم المشاط، المحرر) القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

-الهواري، د. عبد القادر. (2013). الثورات العربية بين المصالح الأمريكية الإسرائيلية والأحلام الإيرانية القطرية. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة.

- الهيتي، صبري فارس. (2016). الفوضى الخلاقة والحرب الاستباقية والنظريات الجيوبولتيكية. الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع.

- زهران، د.جمال علي. (2014). العلاقات الدولية: النظرية العامة والتطبيق. بورسعيد: مكتبة الجامعة.

- سرايا، د.علياء. (2015). النظرية السياسية: دراسة في قيمة الحرية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- شاش، طاهر. (2008). الصراع في الشرق الأوسط من هيرتزل إلى شارون. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

-عامر، د. أحمد أمين. (1995). أصول التحليل السياسي. بورسعيد: مكتبة الجلاء.

- مصطفي، د.ممدوح محمود. (1997). سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية. القاهرة: مكتبة مدبولي.

- بدوي، د.محمد طه. (2010). مدخل إلى علم العلاقات الدولية. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

ثانياً: الدوريات:

- حافظ، زياد. (يونيو، 2016). "تقدير موقف" منطق الصراعات في المشهد السياسي العربي الراهن". المستقبل العربي، 448(39)، ص.ص. 44-70.

- عتريسي، طلال. (يونيو، 2016). "العلاقات العربية- الإيرانية". المستقبل العربي، 448(39)، ص.ص. 110-120.

- هاني نسيرة. (يوليو، 2012). "تركيا أم إيران؟ النماذج المتوقعة للحكم الإسلامي في مصر وتونس". السياسة الدولية(189)، ص.ص. 62-66.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية:

- البنداري، عرفة. (6 نوفمبر، 2018). التقارب بين إسرائيل وعمان.. ماذا تريد الدولة العبرية من السلطنة الخليجية؟ تم الاسترداد من https://raseef22.com/politics/2018/11/06/التقارب-بين-إسرائيل-وعُمان-ماذا-تريد/

-البياتي، وليد سعيد . (3 ديسمبر، 2007). دراسة تحليلية في الاتجاهات الأمريكية المعاصرة. تم الاسترداد من http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?Action=&Preview=no&ArticleID=10451.

- الراصد، دورية إلكترونية. (28 ديسمبر، 2008). تكوين إيران العرقي. الراصد. تم الاسترداد من http://www.alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4498:

- الزنون، إيمان. (6 نوفمبر، 2017). العلاقات الخليجية- الإسرائيلية من السرية إلى العلنية. (موقع صحيفة تشرين الإلكتروني) تم الاسترداد من http://tishreen.news.sy/?p=120047.

-العربي، كامل. (30 سبتمبر، 2017). استراتيجيات إرهاق الخصم: نظرية التقرب العسكري. (المعهد المصري للدراسات) تم الاسترداد من https://eipsseg.org/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8/

-المنير، محمود. (05 سبتمبر، 2018). مجلة المجتمع. تم الاسترداد من http://mugtama.com/ntellectual/item/51225-2017-03-18-09-31-38.html

-النشوان، سعد. (7 يوليو، 2018). (مجلة المجتمع) تم الاسترداد من https://mugtama.com/domestic-social/item/74144-2018-07-07-07-48-31.html.

-الوهايبي، د. المعز. (27 يوليو، 2017). ثنائية "الصديق- العدو". تم الاسترداد من article=full&y=2017&http://www.alittihad.ae/details.php?id=43905

-باله، صباح. (بلا تاريخ). النظرية الواقعية في تحليل النزاعات الدولية. تم الاسترداد من https://political-encyclopedia.org/dictionary/.

-حسن، عمرو. (14 فبراير، 2019). نتنياهو يصف لقاءاته مع مسئوولين عرب في وارسو بنقطة تحول تاريخية . تم الاسترداد من https://arabic.euronews.com/2019/02/14/netanyahu-says-meeting-arab-fm-in-middle-east-security-summit-is-historical-turning-point

- حسنين، محمد ثابت. (29 يونيو، 2018). النظرية العامة للعلاقات الدولية. تم الاسترداد من https://democraticac.de/?p=54783

-دشر، ميثاق مناحي. (2016). النظرية الواقعية: دراسة في الأصول والاتجاهات الفكرية المعاصرة "قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر". مجلة أهل البيت(20)، الصفحات 386- 433.

- سيف، طارق. (4 نوفمبر، 2006). مفاهيم جديدة للأصدقاء والأعداء. (صحيفة الاتحاد) تم الاسترداد من https://www.alittihad.ae/WejhatArticle/23972/.

- عبد العال، أحمد أمين. (14 أغسطس، 2018). العلاقات القطرية- الإيرانية: هل يتفكك مجلس التعاون الخليجي؟ (المركز الديمقراطي العربي) تم الاسترداد من https://democraticac.de/?p=55690.

- عزام، إسماعيل. (18 أبريل، 2018). العداء تراجع والنزاع يراوح مكانه!

- عوض، محمد . (8 يونيو، 2017). بالأرقام نسب التبادل التجاري بين إيران والخليج. تم الاسترداد من http://www.masralarabia.com/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/1441673-%D8%A8

- محمود، الإمام محمد. (25 يوليو، 2018). العلاقات الاقتصادية التركية - القطرية: نمو متسارع وتعزيز للشراكة . تم الاسترداد من http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/07/180722125446505.html.

- موقع معرفة. (23 يوليو، 2014). إيران. تم الاسترداد من

https://www.marefa.org/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86#.D8.B9.D9.84.D8.A7.D9

-هديب، ماجد. (16 أبريل، 2018). واقع العلاقات التركية- الخليجية واتجاهاتها المستقبلية في ضوء التحديات المحلية والإقليمية. (المركز الديمقراطي العربي) تم الاسترداد من .https://democraticac.de/?p=53689

-BBC Arabic. (20 نوفمبر، 2017). إيران: سياسة السعودية سبب معظم مشاكل المنطقة. تم الاسترداد من .http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42051394

المراجع الأجنبية:

A: Books:

-Niv-Solomon, A. (2017). Cooperation and protracted conflict in international affairs. New York, U.S.A.: Staten Island.

- Pickering, Steve. (2017). Understanding Geography and war, Misperceptions, Foundations, and War. London: Brunel University.

B: Periodicals:

-Davutoglu, A. (2012, April). "Global Governance". Vision Papers, pp. 4-7.

- Edwards, J. A. (2008). "Defining the Enemy for the Post-Cold War World: Bill Clinton's Foreign Policy Discourse in Somalia and Haiti". International Journal of communication 2, pp. 830-847. Retrieved from . https://ijoc.org/index.php/ijoc/article/download/264/196.

-ozhan, T. (2011, fall). "The Arab spring and Turkey: Tha Camp David order vs. the new Middle East". Insight Turkey, 13(4), pp. 55-64.

-őniş , Z. (2012). "Turkey and the ArabSpring : Between Ethics and self – Interset" , Insight Turkey. Insight Turkey, 14(3), pp. 45-63.

C: E. sites:

Tyler, P. E. (1992, February 17). Pentagon Imagines New Enemies To Fight in post-Cold-War Era. (New York Times Archives) Retrieved from https://www.nytimes.com/1992/02/17/world/pentagon-imagines-new-enemies-to-fight-in-post-cold-war-era.html.

Palmer, T. G., & Schmitt, C. (2016, November 06). The Philosopher of conflict who inspired both -the left and the right. Retrieved from https://fee.org/articles/carl-schmitt-the-philosopher-of-conflict-who-inspired-both-the-left-and-the-right/.

-Moaz, Z., & terris, l. G. (2007, February). "What is the Enemy of my enemy? Causes and consequences of imbalanced international relations, 1816-2001". (Journal of Politics, Vol. 69, No. 1) Retrieved from https://www.journals.uchicago.edu/doi/full/10.1111/j.1468-2508.2007.00497.x.

-Shah, V. (2009, July 16). Global conflict: Causes and Solution for Peace . Retrieved from https://thoughteconomics.com/global-conflict-causes-and-solutions-for-peace/ .